

مطالب درسدن معا لوطننا ألمانيا!

إن "بيغيدا" ترى نفسها حركة سياسية تعالج المشاكل الاجتماعية والسياسية الحالية وتبحث مع الشعب عن حلول لهذه المشاكل وتسعى في تطبيقها دون الإلتئاء إلى أية إديولوجيا. وتتمثل هذه المشاكل في:

ارتفاع نسبة الفقر للطبقة الوسطى وطبقة العمال بسبب سياسة إقتصادية خاطئة. لا تغطي الرواتب والأجور تكاليف المعيشة. تبذير أموال هائلة بدلاً من إنفاقها على برامج لازمة. تقلق الناس بالجرائم المتزايدة والتصادم الثقافي والمشاكل الخاصة بالأحياء الفقيرة إضافة إلى ارتفاع الخطر الأمني الدائم وتشدد النزاعات على المستوى العالمي بسبب سياسة داخلية وخارجية لامبالية. لذي نحن ندعم: تعاون الدول على النطاق العالمي وبشكل سلمي هو برأينا الأساس لمستقبل سليم لكل منا.

ولذلك نرفع المطالب التالية:

- ١ حماية حضارتنا ولغتنا واحترامها وإلغاء كل أشكال التطرف الديني والسياسي وإلغاء توزيع الإسلام وإلغاء كل البرامج تحت عنوان "تعميم مراعاة المنظور الجنساني" والحفظ على حق كل إنسان في جنسيته.
- ٢ تمرير قانون هجرة وتطبيقها الصارم حست اهتمامنا الإقتصادي والثقافي والديموغرافي بحيث نطلب هجرة نوعية على مثال سويسرا وكندا بدلاً من الهجرة الكمية التي نعاني منها حالياً.
- ٣ سكن لا مركزي للاجئين السياسيين والدينيين ولاجئين الحرب حسب الإمكانيات المحلية وسلوك اللاجئين وتعجيل إجراءات النظر في طلبات حق اللجوء السياسي على مثال هولندا ونفي الفوري للاجئين في حال رفض الطلب وإضافة مادة جديدة إلى القانون الأساسي تصف الاندماج كحق وواجب للأجانب.
- ٤ إصلاح السياسة العائلية وإصلاح النظام التعليمي والتقاعد والضريبي ولا بد من إعطاء الأولوية لسياسة عائلية مستدامة وهي من أهم عوامل لعكس التغيير الديموغرافي. لا ينبغي قمع الرغبة في إنجاب الأطفال بسبب المخاوف الإقتصادية.

- ٥ إجراء استفتاءات شعبية على المستوى الاتحادي على مثال سويسرا لتثبيت
الدعامة الثانية للديموقراطية بجانب النظام الحزبي.
- ٦ التطبيق الصارم للقانون دون النظر إلى الجوانب السياسية والعرقية والثقافية
والدينية.
- ٧ تعزيز موارد الشرطة والانتهااء من خفض الوظائف.
- ٨ التطبيع الفوري للعلاقات مع الاتحاد الروسي وإنهاء السياسات المثيرة للحرب.

- ٩ السعي لإتحاد أوروبي سلمي يتألف من دول قومية قوية حرة في تقرير
مصيرها السياسي والإقتصادي.
- ١٠ رفض اتفاقيات التجارة الحرة مثل "تيتيب" التي يمكن أن تضر بشكل مستمر
الاقتصاد الأوروبي وحقه في تقرير مصيره.